بسم الله الرحمن الرحيم

Sultanate of Oman

سلطنة عمان

كلمة
سلطنة عمان

يلقيها
معالي يوسف بن علوي بن عبدالله
الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية

أمام
الدورة الحادية والستين
للجمعية العامة للأمم المتحدة

٢٢ سبتمبر ٢٠٠٦م
نيويورك

Permanent Mission of Oman To The United Nations
866 UNITED NATIONS PLAZA, NEW YORK, N.Y. 10017
Tel: (212) 355-3505 Fax: (212) 644-0070

سعادة الشيخة هيا آل خليفة ،

يطيب لي، في مستهل بياني، أن أتقدم بالتهنئة الخالصة لكم ولبلدكم الشقيق - مملكة البحرين - على ترؤس الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإنني لعلى ثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة لكفيل بإنجاح أعمال هذه الدورة وصولا الى الغايات المنشودة.

وأسجل تقديري لسلفكم، يان إلياسون، وزير خارجية السويد، على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال الدورة المنصرمة، وأشيد بالدور الذي يلعبه الأمين العام للأمم المتحدة لتطوير آليات العمل في المنظمة بما يمكنها من الإستجابة للتطورات التي تشهدها الساحة الدولية.

سعادة الرئيسة،

تنعقد هذه الدورة في ظل ظروف ومتغيرات بالغة الأهمية والتعقيد، فعلى الرغم من النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة على صعيد إنشاء مجلس لحقوق الإنسان ولجنة لبناء السلام وصندوق للاستجابة لحالات الطوارئ، إلا أن المخاطر تظل كثيرة ومتعددة.

ومن بين تلك المخاطر، الوضع الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لما تقوم به إسرائيل من قتل وترويع وعقوبات جماعية وهدم للمنازل وأمور لا تساعد على عملية السلام المنشودة إذ أن للسلام استحقاقات ومتطلبات لا بد من مراعاة توفرها للوصول إلى تسوية سلمية بين إسرائيل والفلسطينيين.

ومن هذا المنطلق، نؤيد دعوة جامعة الدول العربية إلى إعادة ملف الصراع العربي-الإسرائيلي برمته الى مجلس الأمن وذلك من أجل العمل على إيجاد تسوية دائمة وشاملة تحقق السلام، وهي دعوة تؤكد على حرص وتمسك الدول العربية بالسلام كخيار إستراتيجي ومنطلق للتعايش السلمي بين الدول العربية ودولة إسرائيل.

سعادة الرئيسة ،

لقد شهد العالم مأساة الاجتياح الإسرائيلي للبنان وما أسفر عن ذلك من هلاك للحرث والنسل، ونؤكد على وقوفنا الى جانب الشعب اللبناني الشقيق في ما ألم به من هول

وبلاء، ونرحب بقرار مجلس الأمن ١٧٠١، ونأمل أن يعزز من دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن التجاوب الذي لقيته دعوة الأمين العام للأمم المتحدة للمشاركة في قوة اليونيفيل المعززة لهو دليل على وقوف المجتمع الدولي الى جانب لبنان.

هذا، وتشعر بلادي بقلق بالغ إزاء الوضع الأمني المتدهور في العراق، وما يشهده هذا البلد الشقيق من عنف داخلي، ونأمل بأن يجتمع أهل العراق على كلمة سواء وفق برنامج سياسي توافقي يأخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للعراق والتي هي ولا بد أن تكون مصلحة كل الشعب العراقي بكافة أطيافه.

ونرحب بالتوصل إلى اتفاقية السلام الموقع عليها في أبوجا بين الحكومة السودانية وفصائل المعارضة، ونأمل أن تؤدي الى حقن الدماء بين أفراد الشعب السوداني الشقيق، ونتطلع الى رؤية دور إيجابي وفعال لمجلس الأمن بالتعاون مع الحكومة السودانية.

سعادة الرئيسة،

على الرغم مما تتمتع به القارة الأفريقية من موارد طبيعية وطاقات بشرية، إلا أنها لا تزال تعاني من الصراعات وتفشي الأمراض والفقر.

وإذ نساند الجهود التي تبذلها حكومات الدول الأفريقية للتغلب على تلك المصاعب، نأمل بأن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لمساعدة الدول الأفريقية على تخطي المصاعب التي تواجه شعوبها.

سعادة الرئيسة،

فيما يتعلق بالتنمية في سلطنة عمان، يلاحظ أنه ومنذ بزوغ فجر النهضة المباركة بقيادة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - أدركت السلطنة بأن التنمية قد تحدث مشاكل بيئية اذا ما تمت إساءة استخدام الموارد الطبيعية المتاحة، فضلاً عما تسببه التقنيات وأساليب الإنتاج الحديثة من ملوثات، وما يخلفه ذلك من آثار مدمرة على البيئة وعلى جميع مكوناتها الإحيائية .ومن هذا المنطلق، حرصت بلادي على ان تترافق جهودها المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع عناية متواصلة بالبيئة وذلك من خلال مراعاة الاعتبارات الخاصة بحماية البيئة عند تخطيط وتنفيذ المشاريع الإنمائية، وانطلاقاً من هذا النهج، كان

لزاماً إتباع أسلوب تخطيطي جديد يعتمد الربط بين مسيرة التنمية، وأهداف إصحاح البيئة ، وصون الموارد الطبيعية تحقيقاً للتنمية المستدامة .

وتأكيداً لهذا المبدأ ، وضعت السلطنة إستراتيجية وطنية لحماية البيئة تعمل على تحديد الأهداف والخطط الرئيسية لربط التنمية بالبيئة مع إدخال الاعتبارات البيئية في جميع مراحل التخطيط ، كما تقوم بترسيخ هذه المرتكزات كمناهج وأساليب أساسية للتنمية لتضمينها في الأطر الإدارية والمؤسسية والسياسية والقانونية. ومن جهة أخرى، استهدفت إستراتيجية التنمية طويلة المدى للسلطنة والخطط التنموية الخمسية التي تبنتها السلطنة منذ عام١٩٧٥ م، من خلال وضع وبلورة المبادئ الأولية لربط التنمية بضرورة المحافظة على البيئة وصون مواردها الطبيعية.

كما تعتمد بلادي على مبدأ الالتزام التام بالمبادئ الأساسية التي اقرها المجتمع الدولي ونصت عليها الاتفاقيات البيئية الإقليمية والدولية لتحقيق التنمية المستدامة، ويتضح ذلك جلياً من خلال التوقيع والانضمام الى العديد من الاتفاقيات واعتماد الخطط الوطنية المنفذة لها، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، وبروتوكول مونتريال، واتفاقية فيينا، واتفاقية بازل، واتفاقية ستوكهولم ، واتفاقية روتردام، واتفاقية التنوع البيولوجي، وبروتوكول قرطاجنة للسلامة الاحيائية، وبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية تغير المناخ وغيرها من البروتوكولات والاتفاقيات البيئية الأخرى ذات الصلة.

ونحن على يقين بأن هذه الدورة ستولي أهمية قصوى للقضايا المتعلقة بهذا الموضوع، وإننا في سلطنة عمان، وباهتمام بالغ من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم وتوجيهاته الدائمة وبالتنسيق القائم مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، نبذل جهوداً صادقة للحفاظ على بيئتنا ومياهنا الإقليمية بعيداً عن التلوث ونعمل على حماية مواردنا الطبيعية من التدهور والانقراض.

سعادة الرئيسة،

تتابع السلطنة ظاهرة العولمة التي باتت تؤدي الى عزل الدول النامية، وأنه صار من الضروري تشكيل نظام تجاري ذو اتجاهات متعددة ودون تمييز ومنفتح ومتوازن مع القانون وعالمي يستهدف تحقيق نتائج متوازنة لقرارات مفاوضات التنمية المعروفة بمفاوضات الدوحة، وذو مباعث تنموية ناجحة.

وتتطلع السلطنة الى مساهمة المجتمع الدولي، من خلال المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية العالمية في تبني عدد من السياسات والآليات التي تخلق توازناً مقبولاً، وتعمل على تضييق فجوة الدخل الحالية بين الدول النامية والمتقدمة، بما في ذلك تذليل المشاكل التي لا زالت تؤرق الدول النامية في مجالات التمويل الاستثماري، وصادرات السلع التقليدية وانتقال التكنولوجيا المناسبة. وفي هذا المجال تؤيد بلادي الطلب الذي تقدمت به دولة قطر الشقيقة لاستضافة المؤتمر الدولي حول التنمية المزمع عقده في عام ٢٠٠٧.

وفي هذا المجال، تشيد السلطنة بالجهود الأخرى التي يبذلها البنك وصندوق النقد الدوليين والمنتديات الاقتصادية العالمية لمواجهة التحديات التي تواجه الدول النامية والمتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير الاستقرار الاقتصادي والتوازن المالي، ونأمل في استمرار عمليات التنسيق والتكامل في عمل المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية في مجالات التجارة والاستثمار، وفي معالجة مشاكل الفقر والبطالة والأمية والمرض وتدهور البيئة مع العمل على تقديم كافة المساعدات الفنية والعينية والنقدية، وذلك لتعزيز فرص النجاح في مواجهة هذه التحديات.

سعادة الرئيسة،

لقد شهد الأداء الاقتصادي في السلطنة نمواً متسارعاً خلال عام٢٠٠٥ م، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الى نحو (١١) مليار و (٨١٧) مليون ريال عماني، مقارنة بنحو (٩) مليارات و (٥٢٧) مليون ريال عماني في عام٢٠٠٤ م، محققاً بذلك نسبة نمو بلغت (٢٤٪) . وجاء هذا النمو القوي في الاقتصاد العماني نتيجة لارتفاع أسعار النفط ، وقوة الطلب المحلي، وتحسين مناخ الاستثمار، وزيادة الطلب الخارجي على الانتاج غير النفطي .وقد ساهمت جميع الأنشطة الرئيسية - خاصة في القطاعات غير النفطية - وبدرجات متفاوتة فيما حققه الاقتصاد الوطني من نمو في عام٢٠٠٥ م.

هذا وبدأت السلطنة هذا العام بتنفيذ خطة التنمية الخمسية السابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠) مستهدفة بذلك الى تحقيق معدل نمو لا يقل متوسطه السنوي عن (٣٪) بالإضافة إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتحسين الإنتاجية، ورفع معدلات الاستثمار، وتسريع عمليات التخصيص، والتنويع الاقتصادي، وتنمية الموارد البشرية، والمضي قدماً في تطبيق استراتيجية مجتمع عمان الرقمي، والتحول نحو الاقتصاد المبني على المعرفة.

سعادة الرئيسة،

تلعب السلطنة دوراً فاعلاً وايجابياً في علاقات التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي، وتعمل على تعزيز وتنمية وتطوير مجالات العمل المشترك من خلال الاتحاد الجمركي لدول الخليج العربية، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) والتي تشارك السلطنة بايجابية وفعالية فيها . وبالإضافة الى ذلك وقعت السلطنة على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩يناير٢٠٠٦ م في واشنطن، والتي تعتبر احدى الخطوات الهامة نحو تحرير التجارة وفتح المجال لفرص استثمارية اكبر بين البلدين.

كما وقعت بلادي مع سائر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على عدد من الاتفاقيات الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري مع كل من (جمهورية الصين الشعبية، جمهورية الهند، جمهورية باكستان الإسلامية، جمهورية تركيا، مجموعة دول السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية) والتي تتضمن الدخول في مفاوضات لإقامة مناطق تجارة حرة بين دول المجلس وهذه الدول والمجموعات، علماً بأن المفاوضات بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة في مراحلها الأخيرة. إضافة إلى ذلك تعتبر السلطنة من الدول المؤسسة لرابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي وتتبنى العديد من المشاريع والاتفاقيات المتداولة بين أعضاء الرابطة.

كما انضمت بلادي إلى حوار التعاون الآسيوي في عام ٢٠٠٣ م ومنذ ذلك الحين تلعب دوراً مهماً في المشاركة في فعاليات الاجتماعات والندوات وورش العمل التي تعقد في الدول الأعضاء بالحوار، وكذلك في الاجتماعات الجانبية التي تعقد على هامش الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تشارك فيها الدول الأعضاء بحوار التعاون الآسيوي، وقد تبنت السلطنة مشروع السلامة على الطرق.

وتأمل السلطنة ان تؤدي المفاوضات الجارية حالياً حول قضايا التجارة متعددة الأطراف - خاصة فيما يتعلق بالزراعة ، والخدمات - إلى نتائج مثمرة ومرضية تخدم مصالح جميع الدول الأعضاء ، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز مناخ تحرير التجارة والاقتصاد، ويعمل على خلق اقتصاد عالمي يتميز بالتنمية المستدامة، والتوازن، والتعاون، بحيث تستفيد منه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، في عالم يسوده الاستقرار، والسلام، والأمن، والازدهار.

سعادة الرئيسة،

سعت السلطنة على مدى مسيرتها إلى الارتقاء بالعمل الاجتماعي في السلطنة وذلك استجابة لتوجيهات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - لمواكبة الحياة الاجتماعية والاقتصادية حيث جاء تغيير مسمى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني سابقاً الى وزارة التنمية الاجتماعية كنقلة نوعية في العمل الإداري الاجتماعي التنموي الذي يجسد الأفكار التنموية والأهداف الكفيلة بتحقيق غايات التنمية الاجتماعية المستدامة.

وقد قامت السلطنة بتسريع برامج النمو الاقتصادي والاجتماعي للمساعدة على تكوين بيئة إنسانية واجتماعية مساندة لتحسين نوع الحياة وزيادة فعالية مؤسسات القطاع الاجتماعي واستثمار القدرات والطاقات البشرية والتوعية بالمشكلات الاجتماعية وانعكاساتها ودعم العمل التطوعي وتطوير برامجه وتوسيع قاعدة المشاركة الأهلية للنهوض بالخدمات التأهيلية وبرامج الرعاية المقدمة لمختلف شرائح المجتمع.

وكون الأسرة تمثل محور اهتمام خدمات الرعاية الاجتماعية من برامج وأنشطة تنموية، تعمل الحكومة على انجاز تلك الخدمات وتقديمها لبعض فئات المجتمع للنهوض بها واستثمار طاقة أفرادها لخدمة كافة انساق المجتمع المختلفة والتي حققت السلطنة خلال عام٢٠٠٥ م انجازات باهرة فيها تضاف الى رصيد انجازاتها التنموية التي تسعى لتطويرها والنهوض بها.

وتقوم الحكومة من خلال الضمان الاجتماعي بصرف معاشات شهرية لبعض فئات الأفراد والأسر مثل الأرامل والأيتام والعاجزين عن العمل والشيخوخة والمطلقات واسر السجناء وغيرها ممن يتعرضون لظروف خاصة نتيجة عدم وجود معيل ملزم لها، وخلال الحقبة التي شهدت بداية العمل بهذا النظام عام١٩٧٣ م وحتى الآن لم يكن هذا النظام جامداً بل ظل يتطور وفقاً للمتغيرات الاجتماعية وبما يحقق مزيداً من الرعاية لهذه الفئة من المجتمع وبما يعكس الاهتمام الذي يوليه باني هذه النهضة المباركة - حفظه الله - لأبنائه على ارض عمان الطيبة.

كما امتد اهتمام الأب القائد بأبنائه أينما وجدوا فشملت الرعاية الاجتماعية المواطنين المقيمين في الدول الشقيقة والصديقة ممن ينطبق عليهم قانون الضمان الاجتماعي، حيث بلغ إجمالي الحالات المستفيدة حتى نهاية عام٢٠٠٥ م (١٥٣) حالة تتولى سفارات وقنصليات السلطنة في تلك الدول اجراء البحوث الاجتماعية والمتابعة الدورية لأوضاعهم.

ومع احتفالات البلاد بالعيد الوطني الخامس والثلاثين المجيد العام الماضي٢٠٠٥ م، تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم فأنعم بمكرمة سامية إضافة الى

مكرماته المتواصلة وهي تخصيص عدد (١٦) الف قطعة ارض بين سكنية وسكنية تجارية لأسر الضمان الاجتماعي في مختلف مناطق السلطنة وفق معايير محددة للأسر المستحقة لتضاف إلى جانب المزايا الأخرى التي توفر لهذه الفئة كحصولها على منحة مالية تضاف إلى قيمة معاش الضمان المستحق، وذلك بمناسبة عيدي الفطر والأضحى من كل عام وإعفائها من رسوم الخدمات العامة والمساعدات المالية الطارئة التي تحصل عليها وعلاوات الظروف المرضية والمنح الدراسية لأبنائها وتوفير مستلزماتهم الدراسية ومنحة تأدية فريضة الحج وغيرها الكثير.

سعادة الرئيسة،

باعتبار التنمية البشرية احد مرتكزات التنمية المستدامة، فقد حرصت السلطنة على ايلاء هذا الجانب أهمية كبيرة وذلك بتطوير الرعاية الاجتماعية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة عبر تأهيلهم ليشاركوا جنباً الى جنب مع بقية أفراد المجتمع في بناء وطنهم، وقد حققت سياسات الحكومة تجاه المعوقين تطوراً وتقدماً ملحوظاً سواء في كيفية التعامل مع المعوقين أو توفير وتحديث أوجه برامج الرعاية والتأهيل، وكذلك في جهود الاكتشاف المبكر للإعاقة بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى . وفي سبيل ذلك أنشئت مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمعوقين الذين هم في حاجة الى التأهيل والرعاية نتيجة عدم توفر أو ضعف إمكانيات توفير مقومات الرعاية السليمة لدى أسرهم تعمل على تقديم الخدمات المتنوعة لهذه الفئة عبر توفير الأجهزة التعويضية والمعينات والمستلزمات الطبية وأيضا تقديم الدعم الفني المساند للمؤسسات الأهلية العاملة في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ومن هذه المؤسسات ما يلي-:

- مركز رعاية وتأهيل المعوقين، وهو احد المؤسسات المتميزة في تقديم خدمات التأهيل المهني والرعاية الاجتماعية للملتحقين به من الجنسين من (١٤-٢٥) سنة (من ذوي الإعاقات الحركية والسمعية .وقد بلغ عدد المقبولين بالمركز للعام التأهيلي (٢٠٠٥-٢٠٠٦م) ١٠٩ طالباً وطالبة.

- دار رعاية الأطفال المعوقين، بدأ تشغيل دار رعاية الأطفال المعوقين في فبراير عام١٩٩٧ م لتكون نموذجاً للمؤسسات الاجتماعية التي تخدم فئة خاصة من الأطفال المعاقين من سن (٣-١٤) سنة ممن لديهم إعاقة حركية نتيجة الإصابة بأحد أنواع الشلل الدماغي، وقد بلغ عدد الأطفال المستفيدين من هذه الخدمات خلال عام ٢٠٠٥م (٥٥) طفلاً معاقاً تقدم لهم برامج الرعاية الطبية والعلاج الطبيعي ولأسرهم برامج التوجيه والإرشاد الاجتماعي.

- التأهيل المرتكز على المجتمع، قامت الحكومة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بتبني استراتيجية التأهيل المرتكز على المجتمع المحلي لرعاية المعاقين، حيث ترتكز فلسفة البرنامج على الاستعانة بالموارد الذاتية للمجتمع المحلي وتأهيل المعوقين في وسطهم الطبيعي بتكاليف جهود قطاعات المجتمع الثلاثة الحكومة والخاصة والأهلية، وتتجسد معالم هذا البرنامج في مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعية والتي بلغ عددها حتى الآن (١٩) مركزاً تطوعياً موزعة في مختلف أرجاء البلاد تخدم حوالي (١٨٧٠) طفلاً وطفلة.

- لجان التنمية الاجتماعية، وقد جاء تشكيل لجان التنمية الاجتماعية في مختلف محافظات وولايات السلطنة في إطار سعي الحكومة لزيادة فعالية العمل الاجتماعي لتتولى هذه اللجان معاونة الجهة المختصة بالسلطنة في تحقيق أهدافها حيث تقوم هذه اللجان بدراسة الموضوعات والمشروعات الاجتماعية وتقديم المقترحات بشأنها ودعم ومساندة العمل الاجتماعي التطوعي ومؤسساته ورفع الوعي العام وإذكاء روح العمل الاجتماعي في مجالات الإعاقة والطفولة ودراسة الظواهر السلبية في المجتمع والتصدي لها والعمل على النهوض بالمجتمع المحلي بما يتناسب مع ظروف كل ولاية.

وقامت الحكومة في عام ٢٠٠٤ بتدشين المشروع التجريبي لخدمات الرعاية المنزلية للمسنين والمعوقين وهو مشروع يتكون من ثلاث مراحل هي(المسح، التدخل، والتقييم) حيث تم تنفيذ المرحلة الأولى منه في ولاية نزوى والتي شملت عينه عشوائية قوامها (١٠٠) حالة من أنماط الحياة الثلاث - البادية، الريف، والحضر - وتم التعرف على احتياجات تلك الحالات بعد تشخيصها من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية.

سعادة الرئيسة،

أصبح القطاع الأهلي الخيري التطوعي في السلطنة شريكاً هاماً للجهود الحكومية في عملية إرساء دعائم الرعاية الاجتماعية في المجتمعات المحلية، وتعمل الحكومة على تنظيم هذه الجهود وتفعيلها وتشجيعها للمشاركة في برامج التنمية المختلفة من خلال إشهار جمعيات أهلية تطوعية تعمل في مجالات متعددة مهنية، اقتصادية، ثقافية، بيئية، واجتماعية طبقاً لأحكام قانون الجمعيات الأهلية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم١٤/٢٠٠٠ م، وقد بلغ عدد الجمعيات المشهرة تحت إشراف الوزارة المعنية حتى الآن (٦٧) جمعية منها (٤٥) للمرأة العمانية تعمل على النهوض بالمرأة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ورفع مستواها وتنمية مهاراتها المختلفة و (١٢) جمعية

مهنية تعمل على تفعيل مشاركة المواطنين وتوسيع قاعدة العمل التطوعي التخصصي وتعزيز الوعي والترابط المهني بين منتسبيها والعمل على الرقي بالمهن التي أشهرت تلك الجمعيات لخدمتها إلى جانب (٨) جمعيات خيرية وصندوق ومؤسسة خيريين وهي عبارة عن مؤسسات أهلية ينشأها الأفراد فيما بينهم بهدف خدمة المجتمع بحيث يكون هذا المجتمع في حاجة فعلية لخدمتها، بالإضافة الى الأندية الاجتماعية للجاليات الأجنبية التي تهدف الى تعزيز أواصر الصداقة والمحبة بين أفراد الجالية الواحدة والبالغ عددها (٧) أندية وفرعين في صلالة.

ونتيجة للتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي طرأ على الأسرة العمانية بفضل برامج التنمية الشاملة منذ فجر النهضة المباركة وكذا الانفتاح اللامحدود على العالم المتعدد في ثقافته الذي احدث تأثيراً كبيراً في المجتمع العماني وافرز الكثير من العادات الدخيلة الايجابية منها والسلبية أولت الحكومة جل اهتمامها على تنفيذ الدراسات والبحوث حول القضايا والظواهر الملحة في المجتمع العماني والتي بلغ عددها حتى نهاية عام٢٠٠٥ م (٤٦)دراسة تضمنت مشاركات مع جهات معنية اخرى خارجية وداخلية وأسهمت هذه الدراسات في الحد من بعض الظواهر السلبية من خلال النتائج التي أظهرتها.

وإيمانا من الحكومة بأهمية مواكبة ظروف عصر المعلومات تم مع بداية عام ٢٠٠٤م تدشين مشروع قاعدة بيانات المؤشرات الاجتماعية بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة ومنظمة اليونيسيف حيث يعتبر هذا المشروع الأول من نوعه على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وجاء إنشاء هذا المشروع بهدف توفير قاعدة من البيانات والإحصاءات الاجتماعية لمتخذي القرار والباحثين والمعنيين في مختلف المجالات وقد ضمت القاعدة حتى نهاية عام٢٠٠٥ م عدد (٤١١) مؤشراً موزعة على (١٥) مجالاً مختلفاً.

ونظراً لأهمية الإرشاد والاستشارات الأسرية لحل كافة القضايا التي تهم الأسرة تقدم الحكومة من خلال دائرة مختصة بوزارة التنمية الاجتماعية مختلف الخدمات الإرشادية والتوعية والوقائية للأفراد والأسر بهدف تقوية الأسرة وتعزيز جهودها في مواجهة المشكلات التي تهدد كيانها وتضعف تماسكها في ظل الضغوط والتغيرات المتسارعة التي تواجهها الأسرة على مختلف الأصعدة الاجتماعية والنفسية والتربوية والاقتصادية الى جانب تنفيذ العديد من الدورات المتخصصة والندوات الهامة لتعزيز هذا الجانب.

سعادة الرئيسة،

تساند بلادي الدعوة إلى مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ لسد الثغرات في هذه المعاهدة، وبما يكفل حق الدول الأطراف في الحصول على التقنية للأغراض السلمية.

وفي الوقت الذي ندعو فيه إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، نحث جميع الدول الأطراف في المحادثات الجارية بشأن الملف النووي الإيراني الى الإبقاء على أبواب المفاوضات مفتوحة باعتبار أن الحوار المباشر هو أفضل السبل للتوصل الى توافق مناسب حول القضايا العالقة.

وفي مجال مكافحة الإرهاب، نرى أن التوصل الى إستراتيجية دولية فعالة لمكافحة الإرهاب يتطلب إقامة توازن ما بين متطلبات الأمن والالتزام بمواثيق حقوق الإنسان؛ إذ ليس من الحكمة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب أن يتم تعريض أمن الدول واستقرارها للخطر، كما أنه ليس من العدل أن يتم تعريض الأبرياء للظلم.

سعادة الرئيسة،

في مجال حقوق الإنسان، فإنه يجب عدم التركيز فقط على الحقوق السياسية والمدنية دون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن عالمية حقوق الإنسان لا يجب أن تنتقص مما بين الحضارات والثقافات من تنوع مشروع يجب إعطاؤه ما يستحقه من احترام.

ونحن في سلطنة عمان يسعدنا أن نشيد بما تحقق لنا من انجازات في مجال حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة السياسية بين الجنسين .وان هذا التطور أتاح للمرأة العمانية مساحة أوسع في تولي المناصب القيادية والمشاركة في صنع القرار، وبالتالي أصبحت الآن شريكة بدرجة اكبر في عملية التنمية الحقيقية في البلاد.

وتأكيداً على دور المرأة العمانية في مسيرة التنمية الشاملة أولت السلطنة اهتماماً خاصاً بالمرأة من خلال تشجيعها ودعم مساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .كما قامت بإعداد مشروع الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة العمانية التي جاءت نتيجة التعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية والأكاديمية في السلطنة.

وإيمانا من حكومة السلطنة بأهمية مرحلة الطفولة كأساس للاستثمار في الموارد البشرية وانطلاقا من أحقية توفير وتلبية الاحتياجات الأساسية لحياته ومستقبله سواء داخل أسرته الأساسية أو داخل المجتمع، جاء التأكيد على أن للطفل الأولوية في برامج التنمية الشاملة من خلال تأسيس لجنة وطنية لرعاية الطفولة بموجب المرسوم السلطاني رقم٧١/١٩٩٧ م.

سعادة الرئيسة،

رافق العقدين الماضيين مطالب بضرورة التركيز على التنمية، ولأهمية هذا الموضوع في استتباب الأمن والاستقرار الوطني لكل بلد على حدة، عقدت سلسلة من الاجتماعات على مستويات القمة بدءاً من ريودي جانيرو مروراً بدربان في جنوب افريقيا وصولاً الى القمة الرفيعة المستوى التي عقدت اثناء الدورة الـ ٦٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة العام الماضي٢٠٠٥ في نيويورك وما تلاها من اجتماعات استثنائية كمؤتمر القضاء على الفقر من ٣-٥ يوليو هذا العام في جنيف، والمؤتمر الرفيع المستوى لمساعدة البلدان الأقل نمواً القائم هنا حالياً في نيويورك، وهذه جميعها تهدف الى ايجاد طرق لمساعدة الدول الفقيرة على تنمية اقتصادياتها لتحسين المعيشة لمواطنيها.

وفي هذا السياق، نعتبر ما قامت به بعض الدول المتقدمة من إلغاء الديون على الدول الفقيرة والنامية استجابة لمقررات القمة الألفية خطوة في الاتجاه الصحيح تعكس بصدق مدى الاهتمام الدولي لهذه المسألة .وإننا إذ ندعم خطى الدول المتقدمة لما تقوم به من أعمال لصالح الطبقات المسحوقة في المجتمع الدولي، الا إننا نطالبها على الجانب الآخر بأن لا تربط مساعداتها بمطالب تحد من نمو تلك الدول أو تتدخل في شؤونها الداخلية مما يقلل من سيادتها واستقلالها الوطني، ونعتقد بأن المسؤولية الأخلاقية والنواحي الإنسانية هي مسائل تتطلب من الدول المتقدمة أن تنظر بعيداً عن التسيس وتعيد الرؤى في سياسات تقديم المساعدات التنموية التي هي غالباً ما تنفق للتغلب على الفقر، الجهل، أضرار الكوارث الطبيعية، المرض، والأوبئة المزمنة.

سعادة الرئيسة،

إننا اليوم أحوج ما نكون الى أمم متحدة فعالة وقادرة على النهوض بمهامها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين، فمطلع القرن الحالي شهد مطالب دولية واسعة لإصلاح الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، وهذه مطالب عادلة تتجاوب ومعطيات المرحلة القائمة .الا انه وعلى الرغم من المساعي الجادة في هذا الشأن، فإن تشعب

وجهات النظر تكاد تفرغ هذه المطالب من محتواها، ونظراً لما لهذا الموضوع من أهمية فإن بلادي تأمل أن تخرج المناقشات والمداولات المستمرة حول هذا الموضوع بنتائج ملموسة على ارض الواقع، تلبي المطالب المتكررة لعملية الإصلاح وتحقق لكافة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة المساواة والعدالة في تحمل مسؤولياتها الدولية بصورة كاملة.

وقبل الختام، نود ان نشير الى أن معالي الأمين العام الحالي كوفي أنان ستنتهي فترة ولايته بانتهاء أعمال هذه الدورة وسيتم في الأثر انتخاب أمين عام جديد لهذه المنظمة الهامة، وكون قارة آسيا لم تشغل هذا المنصب سوى فترة واحدة منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً، فإن بلادي تطالب وتقدم دعمها لاستحقاق آسيا لشغل هذا المنصب للمرحلة القادمة.

هذا ويحدونا الأمل في أن تتوصل مداولاتنا الى نتائج ايجابية تعزز من جهودنا المشتركة تلبية لآمال وطموحات شعوبنا في العيش بعالم يسوده الأمن والاستقرار والسلام والعدالة.

** وشكرا سعادة الرئيسة**